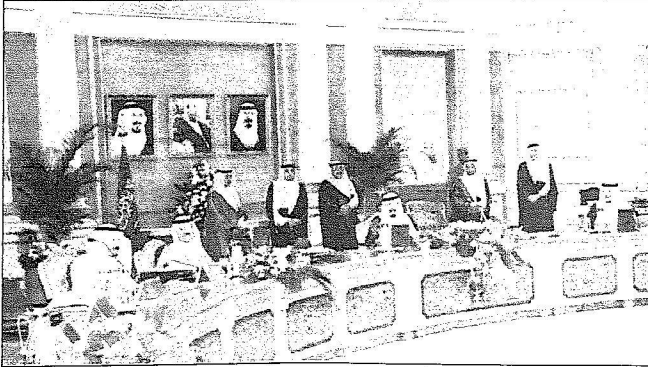


مجلس الوزراء: المصلحة الوطنية تقتضي وحدة القرار الفلسطيني حظر استيراد وإدارة المواد الكيميائية دون الحصول على إذن



جدة: واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس في قصر السلام بجدة. وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج اللقاءات والمشاورات التي تمت خلال الأيام الماضية مع بعض قادة دول العالم ومبعوثيهم حول القضايا الغنائية وتطورات المنطقة والشؤون العالمية ونوه بالزيارة الهامة التي قام بها الرئيس المصري محمد حسني مبارك للمملكة يوم الاثنين الماضي.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام إياد مدني عقب الجلسة أن المجلس استعرض الوضع على الساحة الفلسطينية وأكد على أن الوضع الدقيق الذي تعيشه المنطقة يتطلب من الكل إبراز أن أمن واستقرار ومستقبل المنطقة هو في مصلحة الجميع وأن المشاورات السياسية الآتية التي تخدم المصالح الذاتية لا تغيد أحداً، كما أكد المجلس على أن المصلحة الوطنية الفلسطينية تقتضي وحدة القرار الفلسطيني وبقائه في أيد فلسطينية وتتطلب التمسك بالمنهج الذي يؤدي بعون الله إلى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية المشروعة وتطبيق الشريعة الدولية وتحريم

خادم الحرمين لدى ترؤس جلسة مجلس الوزراء أمس

وإنهاء العنف القائم وانضمام جميع الفئات إلى العملية السياسية. وأنهى وزير الثقافة والإعلام بيانه مقيداً أن المجلس إثر اطلاعه على جدول الأعمال اتخذ من القرارات ما يلي:

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. تجدر الإشارة إلى أن من أبرز ملامح هذا النظام ما يلي:

1- حظر النظام استيراد وإدارة المواد الكيميائية دون الحصول على إذن من جهة الاختصاص وألزم مستورديها والقائمين على إدارتها بعدد من التعليمات في شأن فسخها وطريقة نقلها وعدم إصدار إذن الاستيراد أو الفسخ إلا بعد الاتفاق مع وزارة الداخلية.

2- يعمل بهذا النظام بعد مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشره في الصحيفة الرسمية ويلغى كل ما يتعارض معه من

أولاً: بعد الإطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بشأن مشروع نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 53/72 وتاريخ 16/11/1426هـ. قرر مجلس الوزراء الموافقة على النظام المشار إليه وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

المصدر : الوطن السعودية

التاريخ : 11-07-2006 العدد : 2111

الصفحات : 6 المسلسل : 41

أحكام ويصدر وزير الداخلية
اللائحة التنفيذية للنظام خلال
المدة المشار إليها.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء
على تفويض وزير التعليم العالي،
أو من ينوبه، بالتباحث مع
الجانب الأسترالي لإعداد مشروع
مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين
وزارة التعليم العالي في المملكة
العربية السعودية ووزارة
التعليم والعلوم والتدريب في
أستراليا والتوقيع عليه في ضوء
الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم
رفع النسخة النهائية الموقعة
لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء
على تفويض وزير المالية أو من
ينوبه بالتباحث مع الجانب
الفرنسي بشأن إضافة مادة -
تتعلق بتبادل المعلومات من أجل
مكافحة التهرب من الضرائب - إلى
اتفاقية تحاشي الازدواج
الضريبي بالنسبة للضرائب على
الدخل والإرث والتركات الموافق
عليها بالمرسوم الملكي رقم م/4
وتاريخ 1403/2/28هـ مقابل أن
يتم تعديل المادة 14/أ الخاصة
برأس المال السوادية
في البرتوكول/التابع للاتفاقية
الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم
م/11 وتاريخ 1421/5/6هـ
ورفع ما يتم التوصل إليه
لاستكمال الإجراءات النظامية.